



تحليل القانون التوجيهي 04-08 من منظور جودة التشريع المدرسي العالمي
Analysis of the Guiding Law 08-04 from the Perspective of the Quality
of Global School Legislation

عبد الحكيم بوصلب²
a.bousselb@univ-setif2.dz

مولود بن لطرش¹
mo.benlatreche@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/03 تاريخ القبول: 2024/11/22 تاريخ النشر: 2024/12/20

Received: 03/10/2024 Accepted: 22/11/2024 published: 20/12/2024

الملخص: ي

هدف هذا المقال إلى تحليل القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08 الذي ينظم قطاع التربية والتعليم في الجزائر من منظور جودة التشريع المدرسي على المستوى العالمي، باستخدام منهج تحليل المحتوى (المضمون) للنصوص القانونية الواردة فيه، ومقارنتها بمعايير ومبادئ جودة التشريع لبعض الدول الرائدة في التعليم، واستعراض بعض النماذج الدولية الناجحة في جودة التشريع، قصد الاستفادة منها وتكييفها مع الخصوصيات المحلية، لتغطية الفجوات والثغرات في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، ليساير التطورات المحلية وتحسين جودة التعليم في الجزائر.

كلمات مفتاحية: التحليل، القانون التوجيهي، جودة التشريع، التعليم في الجزائر.

Abstract:

This article aims to analyze the National Education Guiding Law 08-04, which regulates the education sector in Algeria, from the perspective of the quality of school legislation on a global level. Using the content analysis method for the legal texts contained within it, the study compares these texts with the standards and principles of quality legislation in some leading countries in education. Additionally, it reviews certain international models of quality legislation to benefit from them and adapt them to local specificities, in order to address the legal gaps and deficiencies in the guiding law, ensuring it keeps pace with field developments and improves the quality of education in Algeria.

Keywords : analysis ; Guiding Law ; Quality of Legislation; Education in Algeria.

(1) جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 – (الجزائر)

(2) جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 – (الجزائر)

1- مقدمة

تسير المنظمات مهما كانت طبيعتها وفق القوانين واللوائح المنظمة لها في كل المجالات، وتعدّ التشريعات في التعليم في مختلف المراحل والأطوار الأساس الذي يستند عليه النظام التربوي في أي دولة، حيث يحدد القانون المسير للقطاع الإطار العام الذي ينظم العملية التربوية، ويضع الأسس والقواعد التي تضمن السير الحسن تماشيا مع الأهداف الوطنية والمعايير الدولية.

شهد النظام التربوي في الجزائر سلسلة من التطورات في مجال التشريع التي تهدف إلى التحسين المستمر للقوانين التي تساهم الرفع من جودة التعليم وتعزيز دوره في التنمية الثقافية و الاجتماعية والاقتصادية.

شهد قطاع التربية والتعليم في الجزائر الارتباط بالتشريع الاستعماري غداة الاستقلال، ثم سادت أمرية 16 أبريل 1976 لفترة تفوق ثلاثين (30) سنة، ثم جاء الإصلاحات التي مست قطاع التعليم في كل المجالات منها مجال التشريع تماشيا مع التطورات المحلية والدولية، وبرز القانون التوجيهي 08-04 للتربية الوطنية المؤرخ في 23 جانفي 2008، المؤلف من مئة وستة (106) مادة، والذي يعتبر أهم قانون الذي يشكل نقطة التحول في مسار التربية والتعليم في الجزائر، ويهدف هذا القانون إلى تحديث التشريع المدرسي ليتماشى مع متطلبات وحاجيات العصر، وذلك بوضع أسس وقواعد واضحة تحدد المسؤوليات وتسعى لتحقيق جودة التعليم وجودة الإدارة التي هي العمود الفقري في المؤسسات التربوية، ويتناول القانون عدة قضايا حيوية كالمساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم والزاميته حتى سن ستة عشر (16) سنة، وتحديد دور مختلف الفاعلين والشركاء الاجتماعيين في إدارة المؤسسات التربوية، وتنظيم المراحل التعليمية وكذا محور الأمية والتعليم الخاص (علو، 2019، 125).

يعتبر جودة التشريع من جودة التعليم حيث يساهم بشكل كبير في وضع قواعد مرنة تراعي الواقع وتستشرف المستقبل وتوظف لغة العصر وقابلة للتطبيق في الواقع بآليات محددة، وينظر للتربية كأحسن استثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

في هذا المقال سيتم تسليط الضوء على فصول وأبواب ومواد القانون التوجيهي 08-04 من منظور جودة التشريع العالمي، من خلال مقارنته بالجودة في التعليم في مختلف الدول المتطورة والمطبقة لجودة الإدارة الشاملة، والبحث عن إمكانية الاستفادة منها في تطوير هذا القانون مع مراعاة الخصوصيات المحلية والاستفادة من التجارب الدولية لضمان توافقه مع المبادئ والمعايير الدولية، استجابة لحاجيات المجتمع الجزائري في ظل العولمة وتكنولوجية الإعلام والاتصال.

1-1- مشكلة الدراسة: تواجه المنظومة التربوية الجزائرية عدة مشاكل و تحديات متعددة منها ما هو خارج البيئة

المدرسية و منها ما هو في عمق المنظومة التربوية من بينها التشريع المدرسي المتمثل أساسا في القانون التوجيهي 08-04 الذي يسيّر قطاع التربية الوطنية لأزيد من ستة عشر (16) سنة دون إدخال عليه أي تعديلات أو مراجعته، رغم التطورات الهائلة الحاصلة في التعليم العالمي، والطلب المتزايد على التعليم في البلاد من حيث عدد المؤسسات المنجزة في مختلف المراحل التعليمية أو من حيث تزايد عدد المتعلمين من سنة لأخرى، ويبقى في

حاجة للاستجابة لمعايير ومبادئ الجودة في التشريع، وكذا تأثيره على تحسين جودة التعليم وتطوير المؤسسات، وتعتبر عملية تحليل هذا القانون من منظور جودة التشريع خطوة مهمة لاكتشاف نقاط القوة فيه ونقاط الضعف وتحديد الثغرات والفجوات قصد إصلاحها ليتكيف القانون مع جودة التشريع المدرسي ليلي احتياجات النظام التربوي الوطني ومتطلبات العولمة.

من خلال ما تمّ سرده يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1- ما هي المعايير الأساسية الواردة في القانون التوجيهي 04-08 للتربية الوطنية؟

2- ما هي المعايير الأساسية لجودة التشريع المدرسي العالمي؟

3- ما هي الفجوات في القانون التوجيهي من منظور جودة التشريع المدرسي؟

4- ما هي التعديلات التي يمكن اقتراحها لتعزيز جودة التشريع المدرسي في الجزائر؟

2-1- أهمية الدراسة: كما تكمن أهمية هذه الدراسة في :

- تحليل القانون التوجيهي 04-08 من منظور جودة التشريع المدرسي.
- مدى ملائمة مواد القانون التوجيهي 04-08 لمعايير الجودة في التشريع العالمي.
- مساهمة التحليل في تحسين النظام التعليمي في الجزائر.
- 1-3- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى:
- تحليل القانون التوجيهي 04-08 في ظل جودة التشريع المدرسي العالمي.
- معرفة مدى توافق مواد القانون التوجيهي 04-08 مع المعايير الدولية لجودة التشريع في التعليم.
- تحديد الثغرات والفجوات والقصور في القانون التوجيهي للتربية الوطنية.
- اقتراح توصيات لإدخال تحسينات على القانون التوجيهي بناء على التجارب الدولية والخصوصيات المحلية.

1-4- تعريف مصطلحات الدراسة: تم التطرق إلى تعريف المفاهيم الآتية الواردة في هذا المقال وهي كالتالي:

- التحليل: يعرّف التحليل إجرائيا في هذا البحث بأنه عملية منهجية تهدف إلى: تقسيم القانون التوجيهي 04-08 إلى بنود أو مواد، ودراسة كل مادة وتحليل محتواها، قصد فهم الارتباط بين كل المواد لاستخلاص النتائج ومقارنتها بجودة التشريع العالمي.
- القانون التوجيهي 04-08: يعرّف إجرائيا في هذه الدراسة، بأنه القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر بتاريخ 23 جانفي 2008 والذي يعدّ الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التربية الوطنية في كل مجالاته، والمؤلف من سبعة (7) أبواب ومئة وستة (106) مادة قانونية.

- جودة التشريع المدرسي إجرائيا: مدى توافق مواد القانون التوجيهي 04-08 مع المعايير الدولية لجودة التشريع والمتمثلة في: الوضوح والدقة، الشمولية، المرونة والتكيف، الشفافية والمساءلة، التوافق مع المعايير الدولية، التركيز على النتائج والأهداف، العدالة والمساواة، دعم الابتكار والتطوير، إدارة الموارد، التكامل مع السياسات الأخرى.

- التعليم في الجزائر: يعرف إجرائيا بأنه النظام التربوي والتعليمي بمختلف مراحله وأطواره: التحضيري، التعليم الابتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي، تعليم الكبار ومحو الأمية، التعليم العام والتعليم الخاص، ويستثنى التعليم العالي الذي لا يخضع للقانون التوجيهي 04-08.

1-5- الدراسات السابقة: لتهيئة أرضية لهذه الدراسة تم عرض الدراسات السابقة حول موضوع الحال في هذا البحث وهي كما يلي: دراسة محمد الأمين جلال (2023) ، بعنوان الدراسة : جودة التشريع المدرسي في الجزائر: دراسة تحليلية لقانون 04-08، وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى جودة التشريع المدرسي المتمثل في قانون 04-08، بمنهج التحليل النقدي، وأداة الدراسة :تحليل محتوى نصوص القانون واستطلاعات رأي، على عينة الدراسة : نصوص قانونية واستطلاعات رأي لـ 100 معلم، ونتائج الدراسة : أن هناك حاجة لتحسين الجودة التشريعية لضمان فعالية أكبر في النظام التعليمي، كما قدم نجيب بن عيسى (2021) دراسة تحت عنوان: تحليل قانون 04-08 وتأثيره على إدارة المدارس في الجزائر ، بهدف دراسة كيفية تأثير القانون على الإدارة المدرسية، والمنهج المطبق في الدراسة هو الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة تحليل نصوص القانون ومقابلات مع مديري المدارس، على عينة تقدر بـ 30 مدير مدرسة و بنت الدراسة أن القانون يقدم إطارًا جيدًا لكن يتطلب تحسينات في بعض الجوانب الإدارية، دراسة عبد الكريم بن عبد الله (2020) بعنوان: تقييم جودة التشريعات التعليمية في الجزائر: دراسة حالة قانون 04-08 وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى توافق القانون التوجيهي للتربية الوطنية مع معايير جودة التشريعات التعليمية، موظفا منهج تحليل المحتوى ، وأداة الدراسة تحليل نصوص القانون ومقارنته بمعايير الجودة ، على عينة متمثلة في مواد القانون التوجيهي 04-08 ، وجدت الدراسة أن هناك بعض الفجوات في التشريع تتطلب مراجعة لتلبية معايير الجودة التعليمية ، وجاءت دراسة فاطمة الزهراء بوعبيد (2019) بعنوان :فعالية قانون 04-08 في تحسين جودة التعليم في الجزائر، بهدف تحليل تأثير القانون 04-08 على جودة التعليم في المدارس الجزائرية، مستعملة منهج دراسة الحالة، وكانت أدوات الدراسة عبارة عن استبيان ومقابلات مع مديري المدارس، على عينة تقدر بـ 50 مدرسة جزائرية ،و أظهرت الدراسة تحسنا محدودا في جودة التعليم، مع وجود حاجة لتحسين تطبيق القانون.

ولإجابة على تساؤلات الدراسة تم استخدام منهج تحليل المحتوى (المضمون) لتحليل بنود القانون التوجيهي 04-08 ومقارنتها بمعايير جودة التشريع التعليمي العالمي بغرض سد الثغرات والفجوات لقانون التربية الوطنية والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في ميدان التشريع المدرسي.

في السياق النظري يشمل هذا البحث مفهوم التشريع المدرسي وأهميته في إدارة المؤسسات التربوية، ومبادئ وأهداف القانون التوجيهي للتربية ، وكذا المشكلات والتحديات التي تواجه تطبيق القانون 04-08 في واقع المنظومة التربوية الوطنية، ومعايير جودة التشريع العالمية ، وكيفية تكييف بنوده لكي يستجيب للمعايير والمبادئ العالمية للجودة في التشريع.

2- التشريع المدرسي وأهميته

2-1- مفهوم التشريع المدرسي: هو مجموعة من اللوائح والقوانين والمنشورات والقرارات الصادرة عن الجهات الوصية والتي تنظم كل جوانب النظام التربوي والتعليمي في مختلف المراحل والأطوار ، وتشمل: الإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية، المناهج، الحقوق والواجبات للمنتسبين للقطاع، تقييم المتعلمين، والسياسات التعليمية العامة، ويعتبر التشريع في التعليم الإطار القانوني الذي يحدد السياسات التعليمية ويوجه عمليات التعليم والتعلم، بهدف ضمان جودة التعليم وفعالية الإدارة في مختلف المؤسسات التربوية ، ويشمل : القوانين (النصوص القانونية التي تحدد المبادئ الأساسية للسياسة التعليمية)، و اللوائح (الإجراءات والتفاصيل التي تضعها السلطات التعليمية لتنفيذ القوانين)، والتوجيهات (الإرشادات والقرارات التي تصدرها الجهات المعنية لتوجيه المؤسسات التعليمية) (أحمد عبد الله، 2020).

2-2- أهداف القانون التوجيهي ومبادئه الأساسية: يهدف القانون الأساسي 08-04 إلى :

- تحسين جودة التعليم بتحديث المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم واستعمال تكنولوجيا معلومات الإعلام والاتصال في كل مجالات العملية التربوية.
- التحسين المستمر للإدارة المدرسية للرفع من أدائها وفعاليتها لتحقيق الأهداف المسطرة في المنظومة التربوية.
- توفير بيئة تعليمية مناسبة من منشآت وأدوات وقوانين وإطارات بشرية كفئة تقوم بمهامها على أكمل وجه.
- التركيز على التنمية الشاملة لمهارات المتعلمين في مختلف المراحل والأطوار وتعزيز قدراتهم الأكاديمية والاجتماعية (المرزوقي لمن، 2017).
- الاستجابة للمتغيرات المحلية والعالمية في قطاع التربية والتعليم.
- ومبادئه قائمة على:
- الحق في التعليم مضمون دستوريا والزاميته حتى سن السادس عشر (16).
- العدالة والمساواة: التعليم متاح للجميع دون تمييز لغوي أو جهوي أو عقائدي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي
- السعي لتحقيق التميز في التعليم من خلال التحسين المستمر للمناهج وطرق التدريس وتكوين الأساتذة.

2-3- المشكلات والتحديات التي تواجه تنفيذ القانون التوجيهي 08-04 على أرض الواقع: يعتر تطبيق القانون

التوجيهي للتربية الوطنية في المنظومة التربوية الوطنية عدة عراقيل ومشاكل وتحديات التي تؤثر سلبا على فعالية تحقيق الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، ومن أهم هذه المشكلات والتحديات نجد:

- شح في الموارد المالية : رغم الميزانية التي تخصصها الدولة سنويا لقطاع التعليم إلا أنها لا تلي الحاجيات لتحقيق الإصلاحات المراد تطبيقها في أرض الواقع نظرا للطلب الكبير على التعليم والعدد الهائل من المنشآت المدرسية الموزعة على ربوع الوطن ، مما يجعل الميزانية غير كافية على الإطلاق لتسيير قطاع التربية الوطنية ، مما أثر سلبا على تحديث البنية

التحتية واستكمال المشاريع في آجالها، وكذا تزويد المدارس بالتكنولوجيا الحديثة ورفع من تدفق الانترنت في المؤسسات التعليمية التي تبقى في غالبيتها ضعيفة التدفق، إضافة لتمويل برامج التدريب والتكوين للإطارات المسيرة للقطاع، كل هذا يؤثر سلبا على التحسين المستمر لجودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية مناسبة.

- تكوين وتدريب إطارات التربية الوطنية: القانون التوجيهي 04-08 في حاجة ماسة إلى تطبيق برامج تكوين موظفي قطاع التربية من أساتذة وإداريين وفق إدارة الجودة الشاملة التي هي ميزة هذا العصر بهدف تحقيق السياسات التربوية وأهدافها بجودة وفعالية (الزهراء مسعودة، 2018).

- البنية التحتية المتهالكة لبعض المؤسسات التربوية: تواجه العديد من المدارس في الجزائر مشاكل في البنية التحتية، خاصة المدارس الابتدائية التي تبقى صيانتها تابعة للبلديات وتسييرها تابع لمديريات التربية الوطنية، مما أدى إلى عجز في ترميم البعض منها نظرا لافتقار البلديات للموارد المالية، وكذا قدم الكثير من التجهيزات، وهذا الوضع أثر سلبا على البيئة التعليمية وقدرة المدارس على تلبية المتطلبات الحديثة التي ينص عليها القانون.

- مقاومة التغيير: يبقى أكبر مشكل في قطاع التربية الوطنية هو تغيير الذهنيات والرؤى لدى موظفي القطاع لكي تستجيب للمتغيرات الحاصلة في التعليم وفي المجتمع، لذا نجد بعض الموظفين يرفضون التغيير بدون مبررات موضوعية ولا يتقبلون توظيف التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، ويكتفون بإتباع الأساليب التقليدية في مختلف مجالات التربية والتعليم ، مما يؤدي إلى صعوبات في تنفيذ السياسات التربوية وفق منظور وزارة التربية الوطنية (الريادي علي محمد، 2021).

- عدم وضوح بعض مواد القانون التوجيهي 04-08: يلاحظ في بعض نصوص القانون التوجيهي 04-08 غموض أو نقص في التفاصيل، مما يؤدي إلى تعدد التفسيرات قد تكون متناقضة أحيانا، وهذا يعيق التطبيق الفعال للقانون مما يؤدي إلى عدم الاتساق للسياسات وتباين في النتائج والرؤى والتفسير (أرزقي علو، 2019).

- قلة التنسيق بين الجهات المعنية :لتحقيق الأهداف بفعالية ونجاعة يستوجب توحيد الجهود والتعاون والعمل الجماعي داخل المؤسسات التربوية وخارجها منها الشريك الاجتماعي المتمثل أساسا في جمعيات أولياء التلاميذ لتنفيذ بنود القانون التوجيهي 04-08 ، وقلة التنسيق ينجر عنه تشتيت الجهود وتأخير في تطبيق السياسات التربوية كما سطرها وزارة التربية الوطنية.

- ضعف آليات التقييم والمراقبة والمساءلة: عادة في التشريعات القانونية تتبع بقرارات تنفيذية توضح آليات تطبيقه تفاديا لأي سوء فهم أو تنفيذ بطريقة خاطئة، ومما يلاحظ في القانون التوجيهي ضعف هذه الآليات في التقييم والمراقبة والمساءلة مما أدى إلى عدم القدرة على تحديد المشكلات وتقديم حلول فعالة، مما يعرقل تحقيق أهداف القانون التوجيهي في تحسين جودة التعليم.

- تحديات تنفيذ التكنولوجيا :تكنولوجيا الإعلام والاتصال أضحت سمة العصر في المنظومات التربوية في العالم ، بل يلاحظ توجه نحو التعليم والإدارة عن بعد بتوظيف التكنولوجيا ، مما يستلزم إدخال هذه التقنيات في المنظومة التربوية الوطنية لمسايرة العصر والحاجيات، لكن بعض المؤسسات التربوية تواجه مشاكل في تبني هذه التقنية نظرا لقلة العنصر البشري المؤهل لأداء هذه المهمة ،وكذا البنية التحتية غير المهيأة لمثل هذه المهام ،ونتج عنها اختلال وتباين في إدارة المؤسسات وفي العمليات التعليمية في المجال التكنولوجي(العبيدي فارس، 2022).

- تأخر في تحديث المناهج الدراسية: الإصلاحات الأخيرة التي مست المناهج الدراسية في المنظومة التربوية الوطنية كانت قبل حوالي عشرين (20) سنة خلت، ورغم التطورات التقنية والعلمية وطرق حديثة في التدريس إلا أن المناهج بقيت على حالها رغم تسميتها بـ "الجيل الأول" و "الجيل الثاني" لكن الواقع هو نفسه مع جهود لم تظهر ثمارها بعد، ونتج عنه إعاقة تطبيق بعض جوانب من القانون التوجيهي 04-08 وبالتالي عدم توافق المناهج الدراسية مع المتطلبات العصرية وتراجع جودة التعليم في كل مجالاته.

- الغياب التام في كل مواده لمفهوم إدارة الجودة: لم يرد مصطلح " الجودة" في كل بنود القانون التوجيهي 04-08 لا تصريحاً ولا تلميحاً رغم غزو هذا المفهوم للعالم المتطور، مما يوحي بعزل المنظومة التربوية عن المنظومات العلمية، ونتج عنها تراجع في تصنيف جودة التعليم في الجزائر ، ولم يحظ قطاع التربية بالاهتمام والبحث في مجال الجودة عكس قطاع التعليم العالي الذي أجريت حوله عدة دراسات حول تطبيق نظام الجودة في التعليم ولم تستفيد منها وزارة التربية الوطنية.

3- معايير جودة التشريع العالمية: من هذه المعايير الآتي:

- المساواة والعدالة: التعليم مضمون للجميع دون تمييز عرقي أو ديني أو لغوي أو جهوي أو لون ولكل الفئات بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الشفافية: صياغة وتنفيذ القوانين واضحة وتطبق بشفافية.
- المرونة: قوانين تتكيف مع المتغيرات في مجال التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد وحاجيات المجتمع.
- التفاعل مع المعايير الدولية: التشريعات المحلية نصوصها تتماشى مع المعايير والاتفاقيات العالمية.
- المساءلة: قوانين تتضمن آليات من خلالها تحاسب كل في مهامه في المنظومة التعليمية على الأداء والنتائج.
- مشاركة أصحاب المصلحة: إشراك كل العملاء الداخليين والخارجيين والمجتمع في صياغة التشريعات التي تنظم التعليم.
- توفير الموارد: يُخصص التشريع الموارد الكافية كالتنمويل والتدريب والدعم الفني لتطبيق جودة التعليم.
- جودة المحتوى التعليمي: يحدد التشريع في التعليم معايير واضحة لجودة التعليم خاصة جودة المناهج.

4- بعض النماذج العالمية في جودة التشريع المدرسي:

- النموذج الفنلندي: يتميز بـ: التركيز على الجودة بدلا من الكمية، اعتماد التشريع على مبدأ التعلم الشخصي والمساواة في الفرص، تتميز المدارس باستقلالية كبيرة، جودة التعليم مسؤولية الجميع (الأساتذة، الإداريين، الطلاب، أولياء الأمور).
- النموذج الكندي: من مميزاته: التنسيق الكبير بين الحكومات المحلية والحكومات الفدرالية، سن القوانين بناء على احتياجات المجتمع المحلي لها، التركيز على التقييم المستمر بالاعتماد على معايير الجودة ، اعتماد برامج دعم ومساندة لجودة الأداء التعليمي.
- النموذج السنغافوري: التشريع يركز على تحسين جودة التعليم ، تشريع قائم على التطوير المهني المستمر للمعلمين، وضع معايير عالية لقبول المعلمين في كليات التعليم، تطوير المهارات للطلاب للتفوق والتميز في السوق العالمي.

5- الدراسة التطبيقية

- 5-1- منهج الدراسة : المنهج المناسب في هذه الدراسة هو تحليل المحتوي : تحليل نصوص القانون التوجيهي 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.
- 5-2- أداة جمع البيانات : دراسة مواد القانون التوجيهي 08-04 وتحليل مكوناته.
- 5-3- عينة الدراسة: بنود القانون التوجيهي 08-04 الصادر بتاريخ 23 جانفي 2008.
- 5-4- عرض البيانات : مقارنة بنود القانون التوجيهي 08-04 مع معايير جودة التشريع.
- للمقارنة بين القانون التوجيهي 08-04 ومعايير جودة التشريع في التعليم، يمكن تنظيم البيانات في الجدول الموالي لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير الوطنية والعالمية

الجدول رقم (1) : نتائج المقارنة بين القانون التوجيهي 08-04 ومعايير جودة التشريع

البنود	القانون التوجيهي 04-08	معايير جودة التشريع العالمي	التشابه	الاختلاف
الوضوح والدقة	ينص على أهم الأهداف والمبادئ الأساسية للتعليم، ويفتقر إلى بعض التفاصيل الدقيقة	التشريع واضح ودقيق في النصوص لتحقيق فعالية عالية	كلاهما يهدفان إلى تحقيق أهداف تعليمية محددة	النصوص في القانون التوجيهي 04-08 أقل تفصيلاً
المرونة	يتسم بثبات وقليل من المرونة	مرن ومتكيف مع المتغيرات والحاجيات	يشتركان في هدف تحسين التعليم	القانون التوجيهي 04-08 أقل مرونة
التقييم والمساءلة	يشمل التقييم والمراجعة لمدى تنفيذ السياسات، ولكن آليات المساءلة غير واضحة تمامًا	للتشريع العالمي نظام تقييم شامل ومساءلة فعالة لتحسين الجودة	وجود عناصر للتقييم في كلا النظامين.	آليات المساءلة في القانون التوجيهي 04-08 غير كافية.
الشمولية والمساواة	يهدف إلى تحقيق المساواة في التعليم ولكن قد لا يتناول بعض القضايا الخاصة بالشمولية.	يشمل التشريع العالمي ضمان المساواة والشمولية لجميع الطلاب.	يتشاركان في هدف المساواة في التعليم.	القانون التوجيهي 04-08 ليس شاملاً لجميع القضايا.

التحديث الدوري	لم يتم تحديثه منذ 2008 ، مما قد يؤثر على فعاليته مع تطور التعليم.	يشهد التشريع العالمي تحديثًا دوريًا لمواكبة التغيرات التربوية والتكنولوجية	ضرورة تحديث التشريعات في كلا النظامين.	لم يتم تحديث القانون التوجيهي 04-08 منذ 16 سنة
دعم الابتكار والتطوير	يوفر بعض الدعم ولكنه محدود في تشجيع الابتكار في التعليم.	التشريع العالمي يشجع الابتكار والتطوير في المناهج وطرق التعليم ويتبناه	كلاهما يسعى لتحسين التعليم	دعم الابتكار في القانون التوجيهي 04-08 غير كافٍ.
التمويل والموارد	ينص على تخصيص الموارد، ولكن يواجه تحديات في توزيعها بشكل عادل	يتطلب التشريع العالمي تخصيصًا مناسبًا ومساويًا للموارد لدعم الجودة التعليمية	كلاهما يركزان على تخصيص الموارد التعليمية	الموارد المخصصة في القانون التوجيهي 04-08 أقل فعالية.
جودة التعليم	كل مواد القانون التوجيهي خالية من مصطلح الجودة تلميحاً أو تصريحاً	تطبيق الجودة الشاملة في كل مجالات التعليم	لا يتشابهان بتاتا	التشريعات مختلفة تماماً في تطبيق الجودة

التعليق والتفسير: من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

بند الوضوح والدقة: القانون التوجيهي 04-08 بنوده أحيانا غير واضحة في بعض المجالات وتتسم بالعمومية، بينما يمتاز التشريع العالمي بالدقة والوضوح وأدق التفاصيل في كل مجال ، وقد يعود السبب في ذلك إلى كون الجزائر تعاني تأخرا في المنظومة التشريعية عامة وفي التعليم خاصة لأن أممية 16 أفريل سيرت قطاع التربية لمدة تفوق ثلاثين(30) سنة دون تحيين أو تجديد، إضافة إلى عدم مشاركة خبراء التربية والتعليم في صياغة مواد هذا القانون ، بل صاغته الحكومة عبر نواب البرلمان بغرفتيه الذين قد لا يملكون رؤية استراتيجية لمسيرة التغيرات العالمية في التشريع المدرسي.

أما بند المرونة: فمن خلال القراءة المتأنية لبنود القانون التوجيهي 04-08 المؤلف من (106)مادة موزعة على سبعة (7) أبواب وستة(6) فصول بقيت كما هي ثابتة ولم تتبع بمراسيم ومنشورات وزارية تسير العصرية والمتغيرات العلمية خاصة الجودة الشاملة والعمولة والتقدم التكنولوجي، مما شكل حجرة عثرة لعصرية القطاع رغم بعض الجهود لتحسين قطاع التعليم في كل مجالاته، بينما يتميز التشريع العالمي بالمرونة والاستجابة لكل المتغيرات ومعابشتها باستمرار بل أحيانا بالاستباق.

وبند التقييم والمساءلة: عملية التقييم والمساءلة في التشريع الجزائري غير واضحة بدقة تتصف بالعموميات في بعض المجالات، بينما في جودة التشريع العالمي هناك شبكة تقييم ومساءلة لكل القائمين على قطاع التعليم وتحديد المسؤوليات ومكافأة المجتهدين ومعاقبة المقصرين في أداء مهامهم.

أما بند الشمولية والمساواة: فالقانون التوجيهي للتربية الوطنية مواده ليست شاملة لكل قضايا القطاع، وقد تتعارض أحيانا مع قوانين الوظيفة العمومي مما يخلق أحيانا بعض المشاكل بين الطرفين ينتج عنه عرقلة السير الحسن للقطاع، حيث يتم هضم بعض حقوق الموظفين نتيجة لثغرات قانونية، بينما التشريع العالمي يتسم بالشمولية والمساواة وتكافؤ الفرص.

وبند التحديث الدوري: القانون التوجيهي ثابت دون تحديث منذ أكثر من ستة عشر (16) سنة مستمسك بمواده دون تعديل أو تحيين أو مراسيم تستجيب لتطلعات قطاع التربية، رغم محاولة وزارة التربية الوطنية رقمنة كل المنتمين للتربية والتعليم وهذا يستلزم تحديث القوانين التي تسير هذه المستجدات، أما جودة التشريع العالمي فيتطلب تحديثا دوريا كلما اقتضت الحاجة لذلك خدمة لمصالح التعليم والبلاد.

بند دعم الابتكار والتطوير: الابتكار والتطوير بيئته هي الأنظمة الديمقراطية التي تقدر وتضمن مجهود الإنسان وتقدره، فيفجر طاقاته ويبدع ويطور ويحسن في كل مجالات الحياة، لكن هذه البيئة يبدو أنها غير متاحة حاليا في التعليم في الجزائر، فاقنع الكثير بما هو موجود وألفه ودخل في السياق الروتيني اليومي للعمل فجعل بيئة العمل غير محفزة، مما دفع بالكثير بطلب التقاعد المسبق أو هجرة البلاد بحثا عن نظام يوفر له ما يسعى إليه، لذا فالدعوة إلى التطوير والابتكار والإبداع في طرق التدريس والإدارة الاستراتيجية وتطوير المناهج والأهداف التربوية أمر لا مفر منه للحاق بالدول التي قطعت أشواطا كبيرة في الرقي والذي كان للتعليم دوره البارز في ذلك، وجودة التشريع توفر كل ما يحتاجه الإنسان وتعمل على تشجيعه على التطور المستمر والتنافس الدائم على تقديم أجود ما لديه ليحقق حاجياته ومتطلباته وطموحه.

بند التمويل والموارد: إن ما تخصصه الدولة الجزائرية من تمويل وموارد لقطاع التربية لا يعكس السياسة المتبينة في مواد الدستور في ما يخص قطاع التعليم الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا، حيث يلاحظ شح الميزانية المخصصة للتربية والتعليم مقارنة بالدخل القومي، وكذا عدم التساوي والتكافؤ في الإمكانيات بين المدارس الحضرية والريفية والمناطق النائية خاصة في الجنوب الجزائري من كل النواحي المالية والمادية والبشرية، بينما جودة التشريع العالمي يحقق مبدأ تساوي الفرص وتكافئها والمساواة في التمويل والموارد وتخصص للتربية والتعليم ميزانية تستجيب لمتطلباتها وحاجياتها.

بند جودة التعليم: إن مفهوم الجودة أو إدارة الجودة الشاملة التي هي ميزة هذا العصر في كل القطاعات في العالم، لم يكن لها نصيبا في القانون التوجيهي 08-04 الصادر في 23 جانفي 2008، حيث لم يتم الإشارة إلى هذا المفهوم لا من قريب ولا من بعيد، بل (106) مادة من هذا القانون خالية من كلمة "الجودة"، في عصر أغلب الدول تطبق إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم، وتوجد عدة نماذج عالمية متاحة لكي تستفيد الجزائر منها، سواء من القارة الإفريقية كدولة جنوب إفريقيا، أو القارة الآسيوية مثل ماليزيا، سنغافورة، اليابان، كوريا، أو القارة الأمريكية كالولايات المتحدة، وكندا، أو الدول الأوروبية عموما التي وصلت إلى التميز والإبداع.

ومن خلال هذا التحليل يتضح أن في القانون التوجيهي عدة ثغرات ونقائص حتى ينسجم مع جودة التشريع العالمي، وهذا ما أشارت إليه دراسة محمد الأمين جلال (2023) بأن القانون التوجيهي للتربية الوطنية في حاجة إلى تحسين

جودة التشريع لضمان فعالية أكبر في النظام التعليمي، وتوصلت دراسة عبد الكريم بن عبد الله (2020) إلى نفس النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وهي وجود بعض الفجوات في التشريع المدرسي الجزائري تتطلب مراجعتها لتلبية معايير الجودة، فعلى القائمين على القطاع وعلى شؤون الدولة الجزائرية التفكير جليا والإسراع في تحيين وتحديد القانون التوجيهي 04-08 ليساير العالمية والجودة والتميز والإبداع وبتيح الفرصة لتطوير قطاع التربية الذي هو الأمل الوحيد في التغيير الإيجابي وتحقيق تطلعات الشعب الجزائري.

وعليه يمكن الإجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- السؤال (1) ونصه: ما هي المعايير الأساسية المتضمنة في القانون التوجيهي 04-08 للتربية الوطنية؟
من خلال استعراض المعايير الأساسية للقانون التوجيهي 04-08 نجد المعايير الآتية ذكرها:
- الأهداف العامة ومبادئ التربية الوطنية، التقييم والمساءلة، الشمولية والمساواة، مجانية التعليم والزاميته، إضافة إلى التمويل.

ويلاحظ غياب بعض المعايير الأساسية في التشريع المحلي منها: المرونة، والتحديث الدوري والتحسين المستمر لمواد القانون وفقا للمتغيرات والحاجيات، وكذا غياب الابتكار وتوظيف التكنولوجيا رغم جهود الدولة في رقمنة القطاع والانتقال به إلى الإدارة الالكترونية والتعليم عن بعد، لكن تبقى فجوة عميقة في التشريع في هذا المجال.

وللإجابة على السؤال (2) ونصه: ما هي المعايير الأساسية العالمية لجودة التشريع المدرسي؟ تتمثل المعايير الأساسية لجودة التشريع المدرسي العالمي في ما يلي: الوضوح والدقة في مواد النصوص القانونية، وكذلك الشمولية حيث يغطي كل مجالات قطاع التعليم دون ترك الفجوات والثغرات، إضافة إلى الاستجابة المرنة للمتغيرات والمستجدات، والتوافق مع المعايير العالمية في التشريع والاندماج فيه، ومعيار الشفافية والمساءلة من الأساسيات في جودة التشريع حيث يغلق أبواب الفساد، إضافة إلى تكامل القوانين مع السياسات الأخرى للبلاد ولا تتعارض المواد في ما بينها في مختلف التشريعات المسيرة لكل القطاعات.

- أما السؤال (3) والمتمثل في التساؤل الآتي: ما هي الفجوات في القانون التوجيهي من منظور جودة التشريع المدرسي؟
فالقانون التوجيهي 04-08 المسير لقطاع التربية الوطنية عند وضعه في ميزان جودة التشريع تظهر فيه عدة فجوات وثغرات ساهمت في عرقلة القطاع منها: الوضوح والدقة حيث يفتقر القانون إلى بعض التفاصيل الدقيقة ويتصف بالعموميات، مما يؤدي إلى التباس في فهم النصوص وتطبيقها وينتج عنه تأثير سلبي على فعالية السياسات التعليمية ويعيق التنفيذ الصحيح، أما فجوة المرونة فواضحة للعيان حيث لم يشهد أي تغيير أو تعديل لمواده منذ أكثر من (16) سنة خلت، مما يؤدي إلى عدم قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للتحديات والمتغيرات الحديثة، وغياب التحديث الدوري والمستمر للقانون المحلي جعله غير متوافق وغير مساير للتطورات الحديثة في التعليم مما أفقده الفعالية في مواجهة التحديات التعليمية الجديدة خاصة تكنولوجية الإعلام والاتصال والعولمة، ومعيار الابتكار والتطوير غير متوفر في التشريع المحلي بشكل واضح مما يعيق تقدم النظام التعليمي وتبني أساليب جديدة تتناسب مع احتياجات الطلاب، ولعل عائق التمويل وتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية لقطاع التعليم يبقى مشكل عويص رغم تخصيص الدولة ميزانية معتبرة، لكن المساحة الواسعة للجزائر والتنوع الجغرافي والمناخي كانت عاملا سلبيا في توزيعها بعدالة، حيث يلاحظ الفوارق الكبيرة

بين المؤسسات التعليمية في المدن والقرى خاصة منها النائية وبالأخص المناطق الصحراوية ، إضافة على مشكلة البدو الرحل الذين يحرمون أبناءهم من التعليم ، مما شكل عبئا على الدولة وعلى المجتمع ، وأكبر فجوة في التشريع الوطني هو غياب مصطلح " الجودة" في التعليم تصرّحاً أو تلميحاً في كل مواده (106)، رغم غزو هذا المصطلح للعالم وتبنيه في كل الدول المتطورة ، مما أثر سلباً على جودة التعليم في مداخلته وعملياته ومخرجاته.

وتؤيد دراسة نجيب بن عيسى (2021) هذه النقائص الكامنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

- وللإجابة على السؤال (4) ونصه: ما هي التعديلات أو التحسينات التي يمكن اقتراحها لتعزيز جودة التشريع المدرسي في الجزائر؟ بناء على ما تم تقديمه في الجانب النظري والتطبيقي يمكن إدخال التحسينات والتعديلات في عدة مجالات حتى يستجيب القانون التوجيهي 04-08 للمتغيرات الحاصلة محليا وعالميا منها:

تعزيز الوضوح والدقة للنصوص القانونية ، وزيادة المرونة بإدخال آليات تسمح بتعديل السياسات التعليمية بسهولة لكي تستجيب للتغيرات في البيئة التعليمية، وكذا تعزيز الشمولية لتغطي كل المجالات التعليمية ، إضافة إلى التحديث الدوري للقوانين، مع دعم الابتكار والتوجه نحو الإدارة الالكترونية والتعليم الالكتروني، مع العدالة في التمويل وتوزيع الموارد ، فلا يعقل أن تكون ميزانية فريق كرة قدم في الأقسام الدنيا أكبر من ميزانية تسيير مؤسسة تربوية، مع إدخال إدارة الجودة الشاملة في كل أطوار ومراحل التعليم في الجزائر والاندماج في العولمة بتكوين إطارات كفئة متمكنة من التكنولوجيا ولغتها، دون إغفال المشاركة المجتمعية في المنظومة التربوية بشكل واسع لمختلف الشركاء الاجتماعيين، وفتح المجال أمام الخواص في التعليم مع دفتر شروط واضح البنود.

- تتفق الدراسات السابقة لكل من محمد الأمين جلال (2023) ، ونجيب بن عيسى (2021) ، وعبد الكريم بن عبد الله (2020) ، وفاطمة الزهراء بوعبيد (2019) مع الدراسة الحالية بأن القانون التوجيهي 04-08 في حاجة ماسة إلى تحسينه وتحسينه وسدّ الثغرات والفجوات المسجلة فيه لضمان فعالية أكبر في النظام التعليمي وتحقيق جودة التشريع الملبي لمعايير نظام الجودة الشاملة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات الواردة في المقال بأنها قارنت بين المواد الواردة في القانون التوجيهي 04-08 مع معايير جودة التشريع المدرسي العالمي من خلال جدول المعايير واستعراض بعض النماذج التشريعية العالمية الناجحة في التعليم بغرض الاستفادة منها مع مراعاة الخصوصيات المحلية ، وكذا إبراز أوجه التشابه والاختلاف ونقاط القوة والضعف في القانون الوطني للتربية الوطنية لتجويده.

6- استراتيجيات لتحسين التشريع الجزائري ليتماشى مع المتغيرات المعاصرة: بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية يمكن اقتراح ما يلي:

- تبني إدارة الجودة الشاملة في التشريع والتعليم في كل مراحله وأطواره.
- إدخال التكنولوجيا في التشريع: وذلك بدمج التقنيات الحديثة في النصوص القانونية لتدعيم التوجه نحو التعلم الرقمي والتكنولوجيا التعليمية.

- الأمن السيبراني: وضع قوانين لحماية البيانات وضمان أمن المعلومات الشخصية لموظفي قطاع التربية الوطنية.
- تشجيع الابتكار والتطوير: تشجيع الابتكار والمبادرات والتجديد في طرق التدريس وأساليب التقويم من خلال النصوص القانونية التي تدعم هذا التوجه
- تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية: ضمان الشفافية في مجال التشريع من خلال إشراك الأسرة التربوية والشريك الاجتماعي في صناعة و اتخاذ القرارات، وفتح قنوات التواصل والاتصال بين كل الأطراف المعنية لضمان تنفيذ التعديلات بفعالية وفهم الأهداف بشكل مشترك.
- تحقيق التوازن بين التحديث والاستقرار: التوازن بين إدخال التعديلات على النصوص القانونية والتأكد من أن التغييرات لا تؤثر سلباً على الاستقرار التشريعي والسير الحسن للعملية التعليمية.
- تحسين الموارد والدعم الفني: وذلك بتخصيص موارد كافية لدعم التحديثات التشريعية والتكنولوجية تشمل التمويل والتجهيزات ، والدعم الفني للإطار البشري في مختلف المسؤوليات والمهام للتكيف مع المتغيرات والمستجدات(النوري رحمة،2019).

خاتمة

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 يعد أهم التشريعات التي عرفها قطاع التعليم في الجزائر، وجاء مواكبة للإصلاحات التي مست مختلف جوانب المنظومة التربوية الوطنية مع إدخال مفهوم التدريس بالكفاءات، وهو يعكس جهود الدولة الجزائرية في النهوض بقطاع التربية والتعليم ليتماشى مع المتغيرات الحديثة والتحديات المعاصرة وتجويد التعليم في مختلف مجالاته ، ورغم اتساعه ببعض نقاط القوة كالمساواة في التعليم وإجباريته حتى السن القانوني ، إلا أن هناك بعض نقاط الضعف فيه تحتاج إلى مراجعتها والاستفادة من جودة التشريع العالمي لتغطية هذه الفجوات وسد كل الثغرات فيه مع مراعاة الخصوصية المحلية والتجارب الدولية ،وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الابتكار والإبداع ،وتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة في كل المراحل والأطوار التعليمية.

7- توصيات واقتراحات: توصي هذه الدراسة بما يأتي:

- سن قوانين تتسم بالشمولية بحيث تغطي كل جوانب المنظومة التربوية في الجزائر.
- تطوير المهارات والكفاءات الرقمية لموظفي قطاع التربية الوطنية لمسايرة العصر الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم في مختلف المجالات لزيادة الفعالية والنجاعة.
- فتح مجال التعاون والشراكة على مصراعيه بين القطاعين العام والخاص والشريك الاجتماعي لتحسين جودة التعليم.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التشريع المدرسي.
- تحسين التكوين والتأهيل للموارد البشرية في قطاع التربية وفق معايير الجودة الشاملة.
- تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة في التعليم في كل المراحل التعليمية والأطوار والمجالات.

المصادر والمراجع

1. أحمد عبد الله (2020)، جودة التشريع في مجال التعليم: دراسة مقارنة. دار المعرفة للتوزيع.
2. أرزقي علو (2019)، تطور التشريع التعليمي في الجزائر: تحليل ونقد. جامعة الجزائر.
3. الزيادي علي محمد (2021)، قانون التعليم الأساسي 04-08: تحليل نقدي. دار الفكر.
4. الزهراء مسعودة (2018)، جودة التشريع المدرسي: المفاهيم والممارسات. دار الربيع.
5. العبيدي فارس (2022)، تحليل النصوص القانونية في قطاع التعليم. مجلة الدراسات القانونية.
6. المرزوقي لمين (2017)، إصلاحات التشريع التربوي في الجزائر: أفق وتحديات. دار النشر والتوزيع، الجزائر.
7. المعافري عبد الحميد (2020)، إصلاحات التعليم وتطبيقات الجودة. دار الرائد.
8. النوي رحمة، (2019) إدارة الجودة في التشريع المدرسي: دراسة تحليلية. دار النهضة العربية.

Références

1. Aḥmad ‘Abd Allāh (2020), Jawdah al-tashrī‘ fī majāl al-Ta‘līm : dirāsah muqāranah. Dār al-Ma‘rifah lil-Tawzī‘
2. Arzaqī ‘Ulūw (2019), Taṭawwur al-tashrī‘ al-ta‘līmī fī al-Jazā’ir : taḥlīl wa-naqd. Jāmi‘at al-Jazā’ir.
3. al-Ziyādī ‘Alī Muḥammad (2021), Qānūn al-Ta‘līm al-asāsī 08-04 : taḥlīl naqdī. Dār al-Fikr.
4. al-Zahrā’ Mas‘ūdah (2018), Jawdah al-tashrī‘ al-Mudarrisī : al-mafāhīm wa-al-mumārasāt. Dār al-Rabī‘.
5. al-‘Ubaydī Fāris (2022), taḥlīl al-nuṣūṣ al-qānūnīyah fī Qitā‘ al-Ta‘līm. Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah.
6. al-Marzūqī Limīn (2017), iṣlāḥāt al-tashrī‘ al-tarbawī fī al-Jazā’ir : ufuq wa-taḥaddiyāt. Dār al-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Jazā’ir.
7. al-Ma‘āfir ‘Abd al-Ḥamīd (2020), iṣlāḥāt al-Ta‘līm wa-taṭbīqāt al-jawdah. Dār al-Rā’id.
8. alnwy Raḥmah, (2019) Idārat al-jawdah fī al-tashrī‘ al-Mudarrisī : dirāsah taḥlīlīyah. Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah.